أثر بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٤)[١]

د.سهيل مقابلة* و محمد الخلايلة**

مستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر بعض العوامل الإقتصادية الكلية على معدل نمو المشاري الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٤). ولتحقيق هذا الهدف، إعتمدت الدراسة على نموذج قياسي متعدد المتغيرات يستند إلى نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL)، وتحليل التكامل المشترك من خلال إستخدام إختبار الحدود (Bounds Test) بين متغيرات الدراسة وبالإعتماد على بيانات ربع سنوية. كما إستخدمت الدراسة الاختبارات المناسبة لإستقصاء إستقرارية معاملات النموذج خلال فترة الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لكل من؛ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل أسعار الفائدة على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بينما بينت وجود أثر سلبي لكل من مؤشر الإستقرار السياسي ومعدل نمو عرض النقد الموسع ومعدل نمو المستوردات ومعدل التضخم على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما بينت النتائج أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التشغيل والتقليل من التفاوت التنموي.

وبناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، أوصت الدراسة بضرورة تعزيز منتجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتهيئة بيئة الأعمال الملائمة لها، والإسراع في إقرار إستراتيجية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير كل ما من شأنه دعم وإنشاء هذه المشاريع من حاضنات أعمال وغيرها.

كلمات مفتاحية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة، العوامل الإقتصادية، الأردن.

---

١ أستل هذا البحث من رسالة ماجستير للباحث الطالب محمد الخلايلة.

* أستاذ مشارك – قسم الاقتصاد – جامعة اليرموك

**مدير وحدة الابحاث والدراسات – غرفة صناعة الأردن

Email:smagableh@yu.edu.jo/M.khalailh@yahoo.com

Abstract:

This study aimed to investigate the impact of some macroeconomic factors on small and medium enterprise growth rate (SMEs) in Jordan during the period from (1992-2014). To this end, the study used multiple econometric model based on auto regressive distribution lag (ARDL) approach and co-integration analysis between the study variables and based on quarter annual data. The study also employed some tests in order to testing the stability of the model during the study period.

The study results show that there are positive and significant effects between the GDP growth rates, intrest rate on SME growth rate, also the study results show that there is a negative and significant effect between poltical stability, money supply, and inflation rate on SME growth rate. The results also indicated to the importance of SME on economic and social development of their large capacity to generate jobs and reduce development disparities.

Based on the obtained results the study recommended to promote SME products, create a suitable business environment, accelerate the adoption of SME strategy, and provide everything that would support and establish such projects from business incubators and others.

Key Words: Small and Medium Enterprises (SMEs), Macroeconomic factors, Jordan.

مقدمـة:

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً وبارزاً في دعم أركان التنمية الإقتصادية والإجتماعية في جميع دول العالم بشكل عام والدول النامية على وجه الخصوص. ويرى كثير من الإقتصاديين وصانعي السياسات أهمية دعم وتطوير هذه المشاريع وضرورة منحها الدور الأبرز في سياسات التنمية الإقتصادية المستدامة، بإعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة القدرة الإنتاجية للإقتصادات الوطنية، وقدرتها على المساهمة في حل مشكلتي الفقر والبطالة، وتعزيز مبدأ التوزيع العادل للدخل، وتنمية المجتمعات المحلية في المناطق الأقل حظاً.

ويأتي التركيز والإهتمام بمثل هذه المشاريع كونها توصف بأنها العمود الفقري للقطاع الخاص في العالم، فضلا عن أهميتها في القيمة المضافة للاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل. ومن هذا المنطلق، أولت غالبية دول العالم أهمية كبيرة لهذه المشاريع، وعملت على تصميم السياسات والبرامج المختلفة الهادفة إلى تعزيز وتحفيز عملها، وإزالة العواقب التي تعترض طريقها وتحد من نموها وازدهارها، ولعل ما أشارت إليه الأمم المتحدة ضمن أهدافها العالمية للتنمية إلى ضرورة دعم هذه المشاريع وتذليل العقبات أمامها يؤكد على أهميتها وقدرتها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية الشاملة.

ولا شك البيئة الإقتصادية الكلية والإستقرار الإقتصادي تؤثر في أداء هذه المشاريع، وتساعد على تعزيز إنتاجية هذه المشاريع وبالتالي توسعها وإزدهارها، وزيادة تنافسيتها، كما أن السياسات الإقتصادية التي تنتهجها الحكومات الساعية إلى تحقيق النمو الإقتصادي تنعكس من خلال الدورة الإقتصادية على نمو هذه المشاريع وتحفز عملها وتزيد من إنتاجيتها.

ولا يختلف واقع حال المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن كثيراً عن واقعها في دول العالم المختلفة، فوفقاً لمسح الإستخدام الذي أجرته دائرة الإحصاءات العامة للعام ٢٠١٤ شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة[٢] حوالي ٩٩% من إجمالي عدد المنشآت الإقتصادية الإجمالية من القطاعين العام والخاص، وتشغل ما يقارب ٤٧% من إجمالي عدد العاملين في المنشآت الإقتصادية الإجمالية، وتزداد هذه النسبة لتصل إلى حوالي ٦٠% من إجمالي عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص.

ونظرا لأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كان لا بد من البحث في مدى تأثير البيئة الإقتصادية بكافة جوانبها من خلال عوامل ومؤشرات مختارة على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

تأثرت المؤشرات الإقتصادية الكلية في الأردن بالعديد من الصدمات المتنوعة خلال السنوات الماضية كالإضطرابات والأزمات السياسية في كل من العراق وسوريا، فتأثرت الصادرات الأردنية، وقطاع النقل، إضافة إلى أعباء اللاجئين السوريين وخاصة على سوق العمل، وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي بشكل عام.

---

[٢] تم إعتماد تصنيف المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة وفقاً لتعريف دائرة الاحصاءات العامة والتي تعرفها بأنها المشاريع التي توظف ما بين ١-٩٩ عامل.

تكمن مشكلة الدراسة، في مدى تأثر معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالبيئة الإقتصادية الكلية ممثلة بعدد من المتغيرات والمؤشرات والتي تلخص واقع الصدمات والظروف السياسية التي واجهها الإقتصاد الأردني (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة، ومعدل النمو في عرض النقد، وسعر الفائدة، ومعدل نمو المستوردات) بالإضافة الى عامل الاستقرار السياسي في الأردن.

بالتالي يمكن بلورة مشكلة الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية:

- ما مدى تأثير العوامل والمؤشرات الإقتصادية الكلية المختلفة على معدل نمو عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة؟
- ما مدى تأثير عامل الإستقرار السياسي في الأردن على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن؟

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر بعض العوامل والمتغيرات الإقتصادية الكلية على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال الفترة من العام ١٩٩٢-٢٠١٤، من خلال الإجابة على التساؤلات المطروحة في مشكلة الدراسة.

كما تنبع أهمية هذه الدراسة جراء كونها الأولى من نوعها على المستوى الوطني، بفضل إستخدامها منهجاً مغايراً لطبيعة الدراسات الأخرى في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على بيان أثر هذه المشاريع في الإقتصاد والبطالة وما شابه ذلك، وبالتالي إثراء مجالات البحث العلمي بموضوع جديد على المستوى الوطني. كما تستمد الدراسة أهميتها من النتائج المفضية إلى بعض التوصيات العملية ذات الفائدة لصانعي القرار في الإقتصاد الأردني، فضلاً عن إمكانية إستخلاص عدد من الأفكار البحثية لدراسات مستقبلية.

تعتمد الدراسة على البيانات الثانوية الصادرة عن كل من دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي الأردني بالإضافة إلى بيانات البنك الدولي خلال فترة الدراسة (١٩٩٢-٢٠١٤)، والمحددة وفقاً لتوفر بيانات مسح الإستخدام والتي تتوفر لديها بيانات المشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تحديد حجم هذه المشاريع وفقاً لتعريف دائرة الاحصاءات العامة، والذي صنفها بأنها المشاريع التي توظف خلالها من ١-٩٩ عامل.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم إستخدام المنهجين الوصفي والقياسي في تحليل بيانات الدراسة والوصول إلى نتائجها المرجوة، حيث أستخدم المنهج الوصفي في تحليل بيانات المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة (١-٩٩

عامل) ووصف كل ما يتعلق بها من حيث؛ التوزيع القطاعي والجغرافي، وتصنيفها حسب حجم العمالة، بإستخدام الرسومات البيانية والجداول التوضيحية اللازمة.

أما فيما يتعلق بالتحليل القياسي، تم إستخدام نموذج قياسي محدد لتحليل الإنحداروالإستعانة بالبرامج الإحصائية اللازمة لأغراض التحليل القياسي، والتعرف على تأثير العوامل الإقتصادية المختارة على معدلنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة (٥-٩٩ عامل)، وعمل الإختبارات اللازمة لذلك خلال فترة الدراسة.

وتشمل الدراسة المقدمة بما فيها مشكلة الدراسة وأهدافها وأهميتها وفرضياتها ومنهجية القياس المتبعة، إضافة إلى الإطار النظري والتطرق إلى الدراسات السابقة، كما تشمل وصف لواقع المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن، وعرض أبرز مساهماتها في التوظيف والتشغيل والحد من الفقر، والتحديات التي تواجهها، ودور الحكومة الأردنية في دعم ورعاية هذه المشاريع، وتشمل كذلك دراسة تطبيقية قياسية لقياس أثر المتغيرات والعوامل الإقتصادية الكلية المختارة على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وتتناول الورقة البحثية في نهايتها أبرز النتائج وبعض التوصيات.

أولا: الإطار النظري

١. المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً هاماً وبارزاً في دعم أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية و سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة في دول العالم بشكل عام والدول النامية على وجه الخصوص، ويولي كثير من الإقتصاديين وصانعي السياسات أهمية كبيرة لدعم وتطوير هذه المشاريع لدورها البارز في زيادة القدرة الإنتاجية للدولة، فضلاً عن مساهمتها في التخفيف من مشكلتي الفقر والبطالة، وتعزيز مبدأ التوزيع العادل للدخل، وتنمية المجتمعات المحلية في المناطق الأقل حظاً، وغيرها من المساهمات المتنوعة.

وتوصف المشاريع الصغيرة والمتوسطة بأنها العمود الفقري للقطاع الخاص في العالم، إذ تشكّل هذه المشاريع ما لا يقل عن ٩٠% من إجمالي المشاريع الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، في حين تشكل ما يقارب ٩٥% من المشاريع الإقتصادية في الدول النامية، وتوظف ما يزيد عن ٥٠% من إجمالي القوى العاملة في جميع أنحاء العالم، وتوظف نحو ٦٦% من اجمالي العاملين

في الدول النامية كما تساهم بحوالي ٣٠% من الناتج المحلي باستثناء عدد قليل من الدول لاسيما الدول النفطية[٣].

ومن حيث تعريف هذه المشاريع، يثير مفهوم المشاريع الصغيرة والمتوسطة جدلاً كبيراً بين الإقتصاديين والمختصين في هذا القطاع، فلغاية اللحظة لم يتم الوصول إلى تعريف عالمي موحد نظراً لكونها تعاريف نسبية تختلف من دولة إلى أخرى، ومن قطاع إلى آخر، وتتفاوت من حيث مصادر البيانات والإحصاءات المتوفرة حولها، فضلاً عن حجم إقتصاد الدولة ومدى التقدم التكنولوجي خلالها (Ayyagari et al., 2007).

وما يؤكد على ذلك تسجيل قاعدة بيانات المشاريع الصغرى والصغيرة والمتوسطة (MSME Country Indicators, 2014)[٤] لمعلومات عن ٢٦٧ تعريفاً لهذه المشاريع في ١٥٥ دولة حول العالم، تبين خلالها بأن أكثر المعايير إستخداماً هو معيار عددالعاملين (٩٢% من التعاريف التي تم جمعها تستخدم هذا المعيار)، يليه كل من معيار معدل الدوران (المبيعات أو الإيرادات)، ومعيار حجم الأصول. كما تجدر الإشارة إلى أن ما عدده ١٠٥ تعاريف من هذه التعاريف إستخدمت فقط معيار عدد العمال. ويعزى شيوع إستخدام معيار عدد العاملين كتعريف لهذه المشاريع، لعدد من المزايا المتثملة في؛ يسهل عملية المقارنة بين القطاعات والدول، ومقياس ومعيار ثابت وموحد، وسهولة جمع المعلومات حوله (Magableh and Al-Mahrouq, 2006).

٢. أهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

تلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً كبيراً وهاماً في بناء الإقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، حيث تظهر أهميتها من خلال قدرتها الكبيرة على إستحداث فرص العمل، والتخفيف من حدة الفقر، وتحقيق توزيع عادل للدخل. ويمكن قياس دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في الإقتصادعن طريق ثلاثة معايير رئيسة تتمثل بنسبة مساهمتها في تشغيل القوى العاملة، ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، و حصتها من العدد الكلي للمنشآت في الإقتصاد Magableh and Al-Mahrouq, 2006).

[3] International Finance Corporation (IFC). Jobs Study, 2013

[4] International Finance Corporation (IFC). Jobs Study, 2013

فعلى المستوى العالمي شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي ٩٠% من إجمالي المشاريع في دول العالم، كما أنها شغلت ما يتراوح من ٤٠%-٨٠% من إجمالي القوى العاملة، وتساهم بما لا يقل عن ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المختلفة باستثناء عدد قليل من الدول لا سيما الدول النفطية منها. وعلى صعيد الدول النامية فهي شكلت حوالي ٩٥% من إجمالي المشاريع في هذه الدول، كما أنها شغلت ما يقارب ٤٥% من إجمالي القوى العاملة فيها، وساهمت بما لا يقل عن ٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول[٥]، فضلا عن مساهمتها في تعزيز الصادرات.

أما في الدول العربية، فيقدر عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما بين ١٩-٢٣ مليون مشروع عامل حيث تشكل ما يقارب ٩٠% من اجمالي المشاريع الإقتصادية العاملة في الدول العربية، وتتراوح نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ما بين ٢٠-٤٠%.

وبشكل عام يتبلور دور هذه المشاريع الذي أجمعت عليه العديد من الدراسات والأبحاث، في ما يلي (Magableh and Al-Mahrouq, 2006; Al-Qahwi and Al-Wadi, 2012)

- توفر مصدر منافسة للمشاريع الكبيرة، ما يحد من قدرة الأخيرة على التحكم في الأسعار.
- تعد المصدر الرئيس للتشغيل في الإقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، وبالتالي المساهمة في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة (Arab Planning Institute, 2016).
- تمثل بذوراً أساسية للمشاريع الكبيرة، حيث تعمل على تعزيز مبدأ التشابك بين المشاريع الإقتصادية كافة من خلال روابطها الأمامية والخلفية مع المشاريع.
- تعد من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والريادة لرواد الأعمال.
- تساعد في تقليل التفاوت التنموي بين المناطق المختلفة.

٣. خصائص المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

- تمتاز المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعدد من الخصائص ومنها ان مالك المنشأة هو مديرها، ويغلب على هذه المشاريع الطابع الأسري، وإنخفاض حجم رأس

[٥] المادة الخاصة بالبرنامج التدريبي"الدعم المؤسسي وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، المعهد العربي للتخطيط/الكويت، ٢٠١٦

المال اللازم لإنشاء المشروع مقارنة مع المشاريع الكبيرة، والإعتماد الكبير على الموارد المحلية الأولية، وتدني قدراتها الذاتية على التطور والتوسع بشكل عام، والمرونة والمقدرة على الإنتشار نظراً لقدرتها على التكيف مع مختلف الظروف، وعدم القدرة على الإلتزام بمتطلبات الحفاظ على البيئة (Magableh and Al-Arab Planning Mahrouq, 2006; Al-Qahwi and Al-Wadi, 2012; Institute, 2016).

٤. التحديات والمعيقات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

بالرغم من المميزات العديدة والخصائص الفريدة التي تتمتع بها المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الا أنها تواجه عدد من التحديات والمعيقات أبرزها؛ صعوبة الوصول الى مصادر التمويل، والوصول إلى الأسواق، وبعض المشاكل الفنية والإدارية من ضعف المهارات الأساسية في ادارة المشاريع والمحاسبة، وارتفاع الضرائب والرسوم، والمنافسة من المنتجات المستوردة ومنتجات المشاريع الكبيرة، والإفتقارإلى الخطط الإستراتيجية، وغيرها من التحديات الأخرى (Magableh and Abu Yaghi, 2012; Arab Planning Institute, 2016).

ثانيا: الدراسات السابقة:

تعد الدراسات التي إستقصت أثر العوامل الإقتصادية الكلية على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة شحيحة على الصعيدين المحلي والعربي، حيث لم نجد أي دراسة محلية تعنى في هذا المنهج المتبع على الرغم من كثرتها في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها التنموي بشكل عام، ومن هذا المنطلق تم البحث في بعض الدراسات التي ترتبط بطريقة مباشرة وغير مباشرة بموضوع الدراسة، والعمل على إستقصاء ما يمكن الإستفادة منه خاصة بطريقة القياس والتحليل وغيرها.

وفيما يلي إستعراض لأهم الدراسات الدولية والإقليمية والمحلية في هذا المجال؛ فعلى الصعيد الدولي، هدفت دراسة (Alsaaty, et al., 2016) إلى إستقصاء أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على نمو المشاريع الصغيرة في الولايات المتحدة الامريكية خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠١٢)، وكانت من أهم هذه المتغيرات؛ الإنفاق الحكومي، والإستثمار الإجمالي، والإستثمار المحلي، والإستهلاك الشخصي. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات الإقتصادية الكلية ومعّدل نمو المشاريع الصغيرة الذي يعمل بها من ١٠ إلى ١٩ عامل، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الإستثمار

المحلي والإستهلاك الشخصي ومعدل نمو المشاريع الصغيرة الذي يعمل بها من ٥ إلى ٩ عمال، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستهلاك الشخصي ومعدل نمو المشاريع الصغيرة التي يعمل بها من عامل إلى ٤ عمال.

وهدفت دراسة Abel (٢٠١٢) الى إستقصاء أثر المتغيرات الإقتصادية الكلية المتمثلة بكل من؛ سعر الفائدة، ومعدل التضخم، وسعر الصرف، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، على ربحية مجموعة مختارة من المشاريع الصناعية الميكروية والصغيرة في نيروبي، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين كل من سعر الفائدة ومعدل التضخم وسعر الصرف على ربحية المشاريع الصناعية الميكروية والصغيرة، ووجود علاقة إيجابية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وربحية هذه المشاريع. كما توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات المستقلة مجتمعة مع بعضها البعض لديها علاقة قوية مع ربحية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، وبإمكانها تفسير ما نسبته ٨٥% من التغيرات في ربحية هذه المشاريع.

وعملت دراسة Bekeris (٢٠١٢) على إستقصاء أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على ربحية هذه المشاريع في ليتوانيا، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة إرتباط قوية بين غالبية المتغيرات الإقتصادية الكلية المختارة منها؛ معدل التضخم، معدل الرواتب، عدد المشاريع، وقاعدة النقد مع ربحية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، كما توصلت أيضاً إلى وجود علاقة ارتباط قوية ذات دلالة إحصائية بين كل من معدل التغير في سعر الفائدة وعدد غير المشتغلين مع ربحية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

كما هدفت دراسة Thompson & Stan (٢٠١٠) إلى إستقصاء أثر بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية على مستوى الابتكار في إنتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة في هولندا خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٩)، وتوصلت إلى وجود علاقة إيجابية قوية بين المتغيرات الإقتصادية على مستوى الإبتكار في إنتاجية هذه المشاريع.

كما ناقشت دراسات أخرى العلاقة بين المتغيرات الكلية وبيئة الأعمال واداء تلك المشاريع ومنها؛ دراسة Rocha (٢٠١٢)، و دراسة Tirtosuharto (٢٠١٢) في إندونيسيا للفترة (١٩٩٧-٢٠٠٢).

اما الدراسات على الصعيد الاقليمي والمحلي، هدفت دراسة Al-Saleh (2007) إلى استقصاء أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٤)، وتوصلت الدراسة إلى أن تلك المشاريع

تسهم بشكل كبير في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجزائر، من حيث فرص العمل ومحاربة الفقر وزيادة الإنتاج وغيرها، كما توصلت الدراسة إلى أن الانفتاح الإقتصادي يسهم في تنمية تلك المشاريع. كما تطرقت دراسة لهذا القطاع.

كذلك تناولت العديد من الدراسات دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل والتوظيف والتنمية الإقتصادية والإجتماعية في الأردن، وعرض أبرز مساهماتها المحلية، وأهميتها الإقتصادية والإجتماعية، والتحديات التي تواجه هذه المشاريع بشكل عام، ومن هذه الدراسات؛ (Jordan Banks Association, 2016; Magableh, 2013)

ويلاحظ مما سبق بأن غالبية الدراسات تميزت جميعها بقصر فترة الدراسة والتي لم تتخطَ حاجز العشر سنوات بإستثناء دراسة .Alsaaty, et al (٢٠١٦) والتي بلغت الفترة خلالها ٢٤ سنة، وبشكل عام فإن الدراسات التي عنيت بالبحث في أثر العوامل الإقتصادية الكلية على نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة متوفرة على المستوى الدولي، ونادرة الوجود على المستوى الإقليمي والمحلي. ويتوقع من هذه الدراسة بفضل إستخدامها منهجاً مغايراً لطبيعة الدراسات الأخرى في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة المعتمدة على بيان أثر هذه المشاريع في الإقتصاد، اضافة الى دمج المتغيرات الاقتصادية والسياسية والبطالة ودراسة تأثيرها على نمو وتطور تلك المشاريع.

ثالثا: المشاريع المبكروبة والصغيرة والمتوسطة في الأردن

١. الإقتصاد الأردني:

يعد الإقتصاد الأردني إقتصاداً صغير الحجم محدود الموارد وغير مستغل لتلك الموارد بشكل أمثل، كما يتسم بالإنفتاح على العالم الخارجي بكافة أبعاده، ومن هذا المنطلق يظهر جلياً تأثر الإقتصاد الأردني بما يدور بالعالم الخارجي من أزمات إقتصادية وإضطرابات سياسية، حيث عانى الإقتصاد الأردني خلال العقدين الأخيرين من عديد الصدمات التي كان لها دور بالغ في التأثير على مؤشرات الأداء الكلية، ونتيجة لذلك لجأت الحكومات الأردنية المتعاقبة إلى وضع برامج إقتصادية لمعالجة المشاكل الإقتصادية من خلال برامج التصحيح الإقتصادي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وتمكن الأردن من تحقيق معدلات نمو جيدة في بعض السنوات، الا ان معدلات النمو عادت للتباطؤ بفعل تبعات الأزمة المالية والإضطرابات في المنطقة حيث حققت معدلات نمو متواضعة

تراوحت بين ٢-٤% خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٧ (Central Bank of Jordan: database).

حيث أظهرت البيانات والتقارير الصادرة عن البنك المركزي الأردني، بأن النمو في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة جاء مدفوعاً بنمو قطاع الصناعات التحويلية والإنشاءات وبعض القطاعات الفرعية في قطاع الخدمات. والملاحظ لتفاصيل وتوزيع هذه القطاعات يجد بأن معظم منشآتها هي من المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فوفقاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة تشكل هذه المشاريع ما نسبته ٩٨,٨% من إجمالي عدد مشاريع الصناعات التحويلية، كما تشكل ما يقارب ٩٧,٥% من قطاع الإنشاءات، ما يدلل على أهمية قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الأردني.

وما يؤكد على إرتباط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي مع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة جاء وكما هو موضح بالشكل رقم (١) من خلال تشابه وتناسق وتيرة وإتجاه النمو فيما بينهما، بإستثناء بعض السنوات كالعامين ٢٠٠٣ و٢٠١١ والتي من الممكن أن يعزى إرتفاع معدل نمو هذه المشاريع بشكل كبير إلى هجرة بعض الإستثمارات للإقامة في الأردن جراء أحداث ونتائج كل من حرب العراق والأزمة السورية على التوالي. ومن هنا ظهر التساؤل الرئيس الذي قامت عليه الدراسة حول مدى تأثير معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي في هذه المشاريع.

الشكل (١) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ونمو المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٤

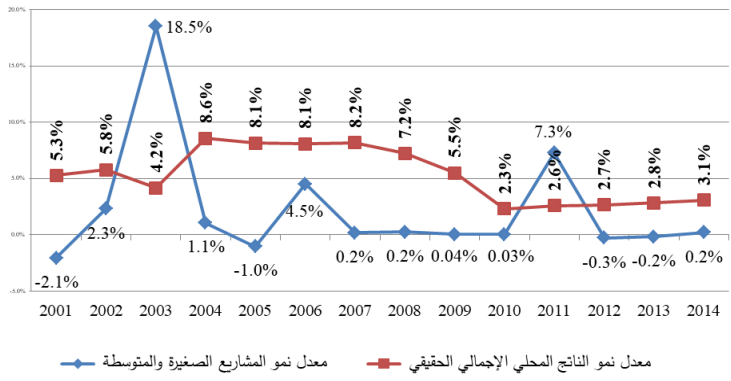

المصدر: اعداد الباحث استنادا الى قاعدة بيانات البنك المركزي الاردني

٢. المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن:

وفقاً لمسح الاستخدام للعام ٢٠١٤ الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، شكلت المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة[٦] حوالي ٩٩% من اجمالي عدد المنشآت الاقتصادية، وتشغل ما يقارب ٤٧% من اجمالي عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية الإجمالية، وتزداد هذه النسبة لتصل إلى حوالي ٧٠% من اجمالي عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص، كما تشير الدراسات بأن هذه المشاريع تساهم بما نسبته ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وتستحوذ على ما يقارب نصف فرص العمل المستحدثة في الإقتصاد الأردني.

وعلى مستوى التوزيع القطاعي، تشكل المشاريع التجارية والخدمية النسبة الأكبر البالغة نحو ٨٠% من إجمالي المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة، تليها المشاريع الصناعية ومن ثم الزراعية وبنسبة ١٥% و٥% على التوالي، حيث جاء توزيعها كما في الشكل التالي.

الشكل (٢): التوزيع النسبي للمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة حسب التصنيف القطاعي

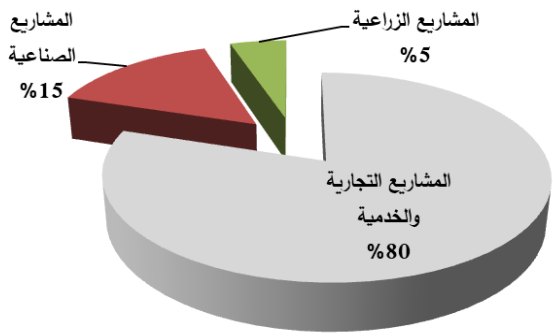

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الإستخدام (٢٠١٤)

أما على صعيد التوزع الجغرافي، فقد ظهر من خلال تعداد المنشآت للعام ٢٠١١ بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة لها قدرة كبيرة على الوصول الى المناطق البعيدة عن

[٦] تم اعتماد تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقاً لتعريف دائرة الاحصاءات العامة والتي تعرفها بأنها المشاريع التي توظف ما بين ١-٩٩ عامل

مراكز المدن، وبالتالي المساهمة في تقليل التفاوت التنموي، والحد من مشكلتي الفقر والبطالة، التي يعاني منهما الأردن على مر الزمن، حيث أظهر التعداد بأن المشاريع الكبيرة تتركز وبنسبة تقارب ٩٠% في كل من العاصمة عمان ومحافظتي الزرقاء وإربد، على عكس إنتشار المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبنسبة ٥٥% خارج محافظة العاصمة، كما تبلغ كثافة المشاريع متناهية الصغر (الميكروية) والصغيرة والمتوسطة في الأردن ٢٥,٦ مشروع/ لكل ألف نسمة، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي لبلد في المستوى الاقتصادي للأردن (Ministry of Planning and International Cooperation, 2015) فعلى سبيل المثال قدرت كثافة هذه المشاريع في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بما يقارب ٣٢ مشروع/ لكل ألف نسمة (Jordan Enterprise Development Corporation, 2017)

٣. تعريف المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن:

تجدر الإشارة إلى أنه تم إعتماد بيانات المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة وفقاً لتصنيف دائرة الإحصاءات العامة رغم عدم وجود اجماع على تعريف موحد لهذه المشاريع في الأردن والتي قسمها على النحو التالي؛ المشاريع الميكروية والتي يعمل بها من (١-٤) عمال، والمشاريع الصغيرة التي يعمل بها من (٥-١٩) عامل، والمشاريع المتوسطة التي يعمل بها من (٢٠-٩٩) عامل، أي أن المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة هي المشاريع التي يعمل بها من (١-٩٩) عامل.

ويوضح الجدول (١) تباين التعريفات الخاصة بالمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة المستخدمة من بعض الجهات في الأردن، ومدى إعتماد جلها على معيار عدد العمال في تعريفها الخاص.

الجدول (١): تعريف المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن

الجهة	المشروع متناهي الصغر (الميكروي)	المشروع الصغير	المشروع المتوسط	المشروع الكبير
وزارة الصناعة والتجارة والتموين	توظف أقل من ١٠ عمال، ويبلغ رأس المال المسجَّلأقل من 30 الف دينار	توظف من ١٠-٤٩ عامل، ويبلغ رأس المال المسجَّل أكثر من 30 ألف دينار	توظف من ٥٠-٢٥٠ عامل، ويبلغ رأس المال المسجَّل أكثر من 30 ألف دينار	توظف أكثر من ٢٥٠عامل
دائرة الإحصاءات العامة	توظف من ١-٤ عمال	توظف من ٥-١٩ عامل	٢٠-٩٩ عامل	توظف أكثرمن ١٠٠ عامل
المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية(JEDCO)	توظف أقل من ١٠ عمال	توظف من ١٠– ٤٩ عامل	توظف من ٥٠ – ٢٥٠ عامل	توظف أكثر من ٢٥٠ من عامل
البنك المركزي الأردني (CBJ)	-	توظف من ٥-٢٠ عامل، ويبلغ حجم المبيعاتو/ أو اجمالي الأصول أقل من مليون دينار	توظف من ٢١-١٠٠ عامل، ويبلغ حجم المبيعاتو/ أو إجمالي الأصول من ١-٣مليون دينار	-
وزارة التخطيط والتعاون الدولي (MOPIC)	توظف أقل من ١٠٠عامل			-
برنامج إرادة	مجموع الاستثمار أقل من ١٠٠ ألف دينار		-	-
صندوق التنمية والتشغيل (DEF)(التعريف تبعاً لحجم القرض وليس لحجم المشروع)	حجم القرض من ٢-١٥ ألف دينار		حجم القرض من ١٥-٥٠ألف دينار	-
الشركة الأردنية لضمان القروض	توظف أقل من ٥٠ عامل			-
الصندوق الوطني لدعم المشاريع (NAFES)	توظف أقل ٢٤٩ عامل			-

Source: Jordan Enterprise Development Corporation (2015). The National Strategy Document for Entrepreneurship and Development of Micro, SMEs in Jordan 2016-2020.

٤. واقع المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن:

تشكل المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة الغالبية العظمى من الأنشطة الإقتصادية العاملة، فوفقاً لبيانات مسح الاستخدام للعام ٢٠١٤ الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة شكلت المشاريع الصغيرة والمتوسطة حوالي ٩٩,٤% من اجمالي عدد المشاريع الاقتصادية .

ويتضح من الشكل (٣) بأن المشاريع الميكروية تشكل ما يقارب ٨٦% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في المملكة، تلتها المشاريع الصغيرة لتشكل ما يقارب ١٢%، والمشاريع المتوسطة ما يقارب ٢%، وهذا يعني أن المشاريع الكبيرة لا تتجاوز نسبته ١% فقط من إجمالي عدد المشاريع في الأردن.

الشكل (٣): التوزيع النسبي لأعداد المشاريع الإقتصادية حسب حجم المشروع في العام ٢٠١٤ (١٥٧ ألف)

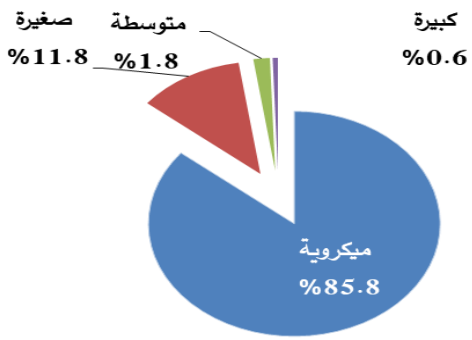

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الإستخدام (٢٠١٤)

ومن حيث مساهمتها في التشغيل، فحسب بيانات مسح الإستخدام للعام ٢٠١٤ يعمل لدى المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن حوالي ٥١٤ ألف عامل وعاملة مشكلين بذلك ما يقارب ٤٧% من اجمالي عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية في القطاعين العام والخاص، وتزداد هذه النسبة لتصل إلى حوالي ٦٨% من اجمالي عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص. حيث تشغل المشاريع متناهية الصغر (الميكروية) العاملة في القطاعين العام والخاص حوالي ربع القوى العاملة في الأردن، تلتها المشاريع الصغيرة بتشغيلها حوالي ١٣%، والمشاريع المتوسطة بتشغيلها ما يقارب ١٠%. أما على صعيد العاملين في المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة

العاملة في القطاع الخاص، فيتضح بأن المشاريع متناهية الصغر (الميكروية) تشغل ما يقارب ٣٥% من إجمالي القوى العاملة في القطاع الخاص، في حين تشغل كل من المشاريع الصغيرة ما يقارب ١٩%، والمشاريع المتوسطة حوالي ١٤% وهذا يتضح من خلال الشكل رقم (٤).

الشكل (٤): التوزيع النسبي للعاملين في المشاريع الإقتصادية الخاصة حسب حجم المشروع خلال العام ٢٠١٤

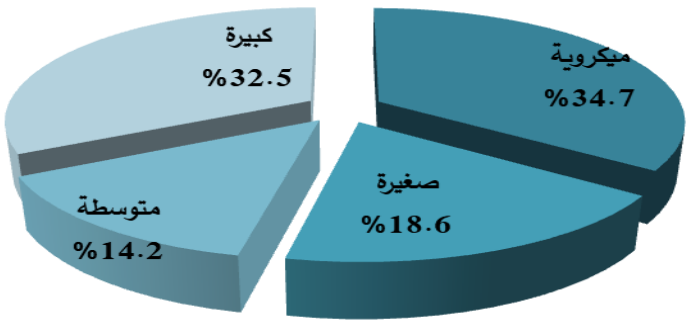

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الإستخدام (٢٠١٤)

واما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمشاريع الإقتصادية العاملة في الأردن. فبحسب تعداد المنشآت للعام ٢٠١١ الصادر عن دائرة الاحصاءات العامة، ظهر بأن المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة تتوزع جغرافياً بشكل أوسع وأكبر من المشاريع الكبيرة، حيث تتركز ما يقارب ٥٥% من إجمالي المشاريع الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة الحجم خارج محافظة العاصمة، ما يعني ان هذه المشاريع هي الأكثر توزيعاً وانتشاراً وخاصة المشاريع الميكروية منها (متناهية الصغير)، وكل هذا يؤكد على أن هذه المشاريع هي القادرة على الوصول إلى جيوب الفقر، والحد منها، والعمل على تشغيل أبناء المناطق البعيدة عن مراكز المدن.

وعلى صعيد التوزيع القطاعي، ووفقاً لبيانات مسح الإستخدام، تنشط المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن بشكل كبير في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات حيث تشكل ما يقارب ٥٧% من إجمالي هذه المشاريع، وذلك لطبيعة هذه المشاريع ذات رأس المال المنخفض، وسهولة تأسيسها وإقامتها، وبشتى المناطق الجغرافية، تليها الأنشطة الصناعية

بإستحواذها على ما يقارب ١٤% من إجمالي المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن، كما هو مبين في الشكل (٥).

الشكل (٥): التوزيع القطاعي للمشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة خلال العام ٢٠١٤

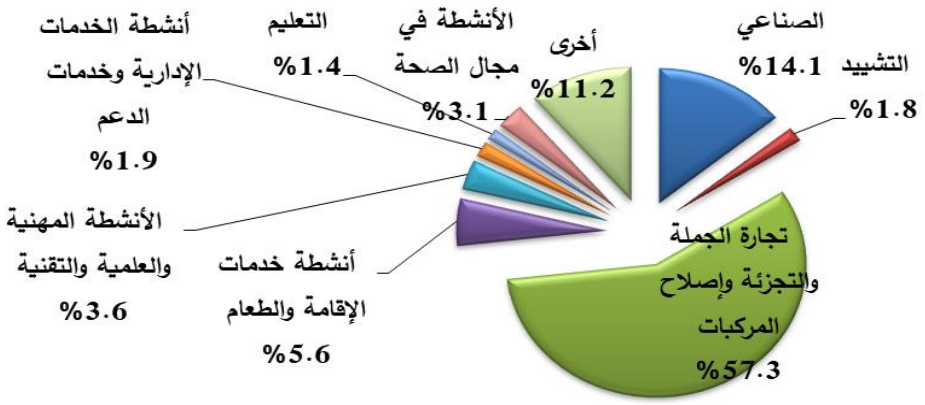

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، مسح الإستخدام (٢٠١٤)

ووفقاً لبيانات مسح الإستخدام، بلغ إجمالي عدد المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة العاملة في الأردن خلال العام ٢٠١٤ ما يقارب ١٥٧,٢ ألف مشروع، مقارنةً مع ما يقارب ١١٧,٨ ألف مشروع خلال العام ٢٠٠٠، مسجلةً بذلك معدل نمو سنوي خلال هذه الفترة بما نسبته ٢,٢%.

٥. المعيقات التي تواجه المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة:

تواجه المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الاردن العديد من المعيقات التي تؤثر على نمو واستمرارية هذه المشاريع، حيث أشارت العديد من الدراسات ومنها (Jordan Chamber of Industry and International Labor Organization (2012). Arab Planning Institute, 2015).

إلى ان هذه المعوقات تتعلق بضعف الدور الحكومي، ومشكلة الوصول إلى التمويل، ونقص المعلومات، وتكاليف الإنتاج المرتفعة من ضرائب ورسوم وطاقة وغيرها، فضلاً عن المشاكل المتعلقة بتسويق منتجاتها وخدماتها.

رابعا: منهجية الدراسة ونتائج التقدير

تهدف الدراسة إلى قياس أثر العوامل الإقتصادية المختارة على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال فترة الدراسةالممتدة من (١٩٩٢-٢٠١٤)، من خلال إستخدام نموذج قياسي محدد لتحليل الإنحدار والإستعانة ببرنامج E-Views لأغراض التحليل الإحصائي، وتحديد طبيعة وقوة العلاقة بين المتغيرات، وعمل الإختبارات اللازمة، للحكم على فرضيات الدراسة.

١. مصادر ومحددات البيانات:

تم إعتماد البيانات الثانوية الصادرة عن الجهات الرسمية في الأردن المتمثلة في كل من دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي الأردني وذلك لفترة الدراسة الممتدة من العام ١٩٩٢ ولغاية العام ٢٠١٤، كما تم الإستعانة بقاعدة بيانات البنك الدولي للحصول على بعض المتغيرات من أبرزها مؤشر عدم الاستقرار السياسي.

كما واجهت الدراسة عدد من الصعوبات في مجال الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وخاصة المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة والتي تم الحصول عليها من خلال بيانات مسح الإستخدام الصادر عن دائرة الإحصاءات العامة، حيث تمثلت أبرز محددات البيانات في إختلاف منهجية مسح الإستخدام وعدم مطابقتها طيلة فترة الدراسة، وقلة عدد مشاهدات الدراسة والبالغ عددها ٢٣ مشاهدة نظراً لعدم وجود بيانات ربع سنوية حول عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢. منهج و متغيرات الدراسة:

إستخدمت الدراسة في سبيل تحقيق أهدافها المنهجين الوصفي والقياسي في تحليل بيانات الدراسة والوصول إلى نتائجها المرجوة، وتحتوي الدراسة علة المتغيرات التالية:

- معدل نمو أعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SME) (المتغير التابع):

يمثل هذا المتغير معدل النمو في أعداد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الكلية العاملة في الإقتصاد الأردني (٥-٩٩ عامل)، وتجدر الإشارة إلى أن متوسط معدل نمو هذه المشاريع السنوي خلال فترة الدراسة بلغ حوالي ٧,٣%.

وتتمثل المتغيرات المستقلة في كل من:

- معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (Y): حيث يعبر ضمنياً عن تطور المشاريع الإقتصادية الخاصة والعامة، وبالتالي لا بد أن يؤدي إرتفاعه إلى زيادة معدلات نمو SME بإعتبارها مكون أساسي في الإقتصاديات.
- معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك "التضخم" (CPI): أن إرتفاع معدل التضخم لا بد وأن يؤدي إلى رفع تكاليف إنتاج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي ينعكس على أسعار سلعها والحد من تنافسيتها وبالتالي خفض معدلات نموها.
- معدل النمو في عرض النقد (M2):يقيس معدل النمو في عرض النقد درجة السيولة في الاقتصاد، وبالتالي فإن ارتفاعه يمكن أن يغطي جزء من الإحتياجات المالية للمشاريع المختلفة وبالتالي المساهمة في رفع معدلات نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وفي هذه الدراسة تم إستخدام عرض النقد الموسع (M2)
- معدل البطالة (UN): حيث يؤدي إرتفاع معدلات البطالة في السوق إلى خفض مستويات الإدخار، وبحكم أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتميز معظمها بالتمويل الذاتي النابع عن المدخرات الشخصية، لا بد وأن يؤدي إلى خفض معدلات نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

-سعر الفائدة (R): إستخدمت هذه الدراسة أسعارالفائدة الإسمية على التسهيلات الإئتمانية (قروض وسلف)، وذلك لإرتباطها بمعدلات الفائدة على قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي تؤدي في حال إرتفاعها إلى إعاقة هذه المشاريع من الحصول على التمويل وبالتالي المساهمة في خفض معدلات نموها.

- معدل النمو في المستوردات (IM): تعبر المستوردات عن السلع التي تقوم الدول بشرائها من مصادر غير محلية، ما يعني بأن معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الممكن أن يتأثر إيجاباً او سلباً حسب طبيعة هذه المستوردات.
- مؤشر الاستقرار السياسي (PS): يعبر مفهوم الإستقرار السياسي عن مدى قدرة النظام السياسي على إستثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لإستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع، وبالتالي فإن مزيد من الإستقرار السياسي يحفز البيئة الإستثماريةوبيئة الأعمال،وهذا بدوره يسهم في رفع معدلات نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتم الإعتماد على بيانات مؤشر الإستقرار السياسي وغياب العنف الصادر عن مجموعة البنك الدولي بشكل سنوي ضمن إحدى ست مؤشرات عالمية للحوكمة، يتم حسابها وفق عدد من مصادر البيانات والآراء.

٣. النموذج القياسي:

استناداً الى بعض الدراسات السابقة على الرغم من قلتها وعدم بحثها تفصيلاً في موضوع الدراسة، والتي من أبرزها دراسة بيكيرس (Bekeris, ٢٠١٢) ودراسة أبل (Abel, ٢٠١٢)، تم إستخدام وإعتماد النموذج القياسي التالي، مع تعديل بسيط بما يتناسب والوضع الإقتصادي في الأردن:

$$Log\ (SME) = F\ (Y, M2, UN, CPI, R, IM, PS)$$

حيث أن:

LogSME: الصيغة اللوغارتيمية لمعدل نمو عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (٥-٩٩ عامل)

Y: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

M2:معدل النمو في عرض النقد

UN:معدل البطالة

CPI:معدل التضخم مقاساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك

R: معدل سعر الفائدة الإسمي الممثل بمتوسط الفائدة على التسهيلات الإئتمانية للقروض والسلف

IM:معدل نمو المستوردات

PS: مؤشر الاستقرار السياسي في الأردن

ويجدر التنويه هنا إلى أنه تم أخذ الصيغة اللوغارتيمية للمتغير التابع (Log SME) بعد إضافة عدد ثابت مقداره (١) لجميع قيم السلسلة الزمنية بهدف التخلص من القيم السالبة خلالها، علماً بأن مقاييس التشتت (الإنحراف المعياري والتباين) لا تتأثر بالتحويلات الخطية من جمع وطرح.

٤. نتائج التحليل القياسي

وبعد إجراء الإختبارات التشخيصية، التي تساعد في إختيار النموذج القياسي المناسب، مثل إختبار جذر الوحدة للسكون، وإختبار تحديد عدد فترات التباطؤ الزمني، بالإضافة إلى إختبار التكامل المشترك، و إختبار إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الزمنية (١٩٩٢-٢٠١٤). تم تحليل النموذج بإستخدام طريقة الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) بالإستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews9)، وكانت نتائج التحليل القياسي كما يلي:

٥. تقدير المرونات في المدى الطويل:

أظهرت المتغيرات تكاملاً مشتركاً، ما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة بإتجاه المتغير التابع المستخدم في النموذج log(SME)، حيث تم تقدير المرونات في المدى الطويل بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) والتي جاءت نتائجها كما هي موضحة في الجدول رقم (٢).

يتضح من خلال الجدول رقم (٢) المعاملات المقدرة للمتغيرات التابعة والمقطع في المدى الطويل، بإعتبار معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة متغيراً تابعاً، وبإستخدام معيار(AIC) لتحديد فترات التباطؤ، فإن نموذج ARDL الأمثل الذي تم إختياره عن طريق برمجية Eviews-9 هو (ARDL (5, 7, 6, 6, 7, 7, 7, 6))، حيث يتبين بأن العلاقة التوازنية في المدى الطويل بين المتغيرات يمكن صياغتها على النحو التالي:

$$LOG\ (SME) = -1.04 + 3.7Y + 0.01\ UN + 0.06\ R - 1.01\ PS - 1.4M2 - 0.07\ IM - 0.02\ CPI$$

الجدول (2) نتائج المرونات في المدى الطويل

Dependent Variable: LOGSME

Selected Model: ARDL(5, 7, 6, 6, 7, 7, 7, 6), Akaike info criterion (AIC)

Included observations: 79

Variables	Co-Efficient	Std-Error	t-Statistic	Prob
Y	3.720552	1.888789	1.969807	0.0629
UN	0.012452	0.012687	0.981432	0.3381
R	0.064993	0.029493	2.203656	0.0394
PS	-1.014630	0.445489	-2.277564	0.0339
M2	-1.412170	0.732526	-1.927809	0.0682
IM	-0.070447	0.266817	-0.264029	0.7945
CPI	-0.021387	0.012142	-1.761348	0.0935
C	-1.039355	0.520035	-1.998626	0.0594

R-squared	0.998786	Mean Dependent var	0.027137
Adjusted R-squared	0.995264	S.D dependent Var	0.056126
S.E of regression	0.003863	Akaike Info Criterion	-8.155046
Sum Squared Resid	0.000298	Schwarz Criterion	-6.385458
Log Likelihood	381.1243	Hannan-Quinn Criterion	-7.446095
F-statistics	283.6154	Durbin-Watson stat	2.593928
Prob(F-statistic)	0		

المصدر: إعداد الباحث

تظهر النتائج بأن معاملات المتغيرات المفسرة مقبولة إحصائياً، بإستثناء معاملات متغيري معدل البطالة (UN) ومعدل نمو المستوردات (IM). وبما أن النموذج إعتمد على مّعدلات النمو للمتغيرات المفسرة، فإن المعاملات المقدرة تمثل المرونات طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع.

وقد أظهرت النتائج بأن العلاقة بين المتغير المستقل (Y) والممثل لنمو الناتج المحلي الحقيقي والمتغير التابع ((LOG(SME) علاقة موجبة، حيث أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة ١% يؤدي إلى زيادة معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار (٣,٧%)،وهذا يتفق مع نتائج دراسة أبل (Abel, ٢٠١٢).

كما أظهرت النتائج بأن العلاقة بين كل من معدل البطالة (UN)[٧] ومعدل نمو المستوردات (IM) مع معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة ((LOG(SME) علاقة غير مقبولة إحصائياً، وبالتالي لا يمكن الجزم بإتجاه وقوة العلاقة فيما بين هذه المتغيرات.

وأظهرت النتائج أيضاً بأن العلاقة بين المتغير المستقل سعر الفائدة (R) والمتغير التابع ((LOG(SME) علاقة موجبة، حيث أن زيادة معدل أسعار الفائدة على التسهيلات الإئتمانية للقروض والسلف بمقدار نقطة مئوية واحدة

[٧] هذا يتفق مع نتائج دراسة ثومسون وستان (Thompson & Stan, 2010).

يؤدي إلى إرتفاع معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار (0.06%)، وهذا ما يتعارض مع فرضيات الدراسة حيث يمكن أن يعزى ذلك إلى نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من إجمالي حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من البنوك الأردنية منخفضة جداً حيث بلغت ما نسبته ٧,٣% فقط خلال العام ٢٠١٥، بالإضافة إلى إعتماد الكثير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل الذاتي وليس التمويل المصرفي.

وتبين بأن العلاقة بين المتغير المستقل الإستقرار السياسي (PS) والمتغير التابع ((LOG(SME) علاقة موجبة رغم إشارتها السالبة نظراً لكون مؤشر الإستقرار السياسي للأردن أقل من صفر، حيث أن زيادة مؤشر الإستقرار السياسي بمقدار نقطة مئوية واحدة يؤدي إلى إرتفاع معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار (١,٠١%) وهذا ما يتوافق مع فرضية الدراسة، كما وتدل قوة العلاقة التي تربط بين المتغيرين بأن الإستقرار السياسي عامل مهم لنمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظراً لكون إحدى أهم مرتكزات بيئة الأعمال الملائمة تكمن في مدى تحسُن البيئة السياسية وإستقرارها داخل البلد وبالتالي إنعكاسها على إقامة وتأسيس المشاريع.

كما أظهرت النتائج بأن العلاقة بين المتغير المستقل معدل نمو عرض النقد الموسع (M2) والمتغير التابع ((LOG(SME) علاقة سالبة، حيث أن زيادة معدل نمو عرض النقد الموسع بنسبة ١% يؤدي إلى إنخفاض معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار (١,٤%). وهي نتيجة لا تتوافق مع النظريات والأدبيات الإقتصادية الرامية إلى أن الزيادة في عرض النقد تؤدي إلى إرتفاع حجم التسهيلات الإئتمانية وإنخفاض أسعار الفائدة وبالتالي تنعكس على المزيد من التسهيلات للمشاريع المختلفة وإقامتها. ولكن عند النظر إلى حالة الأردن نجد بأنها نتيجة منطقية، حيث أشرنا إلى أن نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم قد إنخفضت من ما نسبته ١٠,٩% من إجمالي حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من البنوك الأردنية خلال العام ٢٠٠٨ لتصل إلى ما نسبته ٧,٣% فقط خلال العام ٢٠١٥، على الرغم من إرتفاع حجم التسهيلات الإئتمانية خلال نفس الفترة. وبالتالي يدلل على أنه وبالرغم من إرتفاع حجم هذه التسهيلات إلا أن البنوك التجارية ما

زالت متحفظة على منح المشاريع الصغيرة والمتوسطة التسهيلات اللازمة لنموها وإنشائها. كما تبين بأن العلاقة بين المتغير المستقل معدل التضخم (CPI) والمتغير التابع ((LOG(SME) علاقة سالبة، حيث أن زيادة معدل التضخم مقاساً بالتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنسبة ١% يؤدي إلى إنخفاض معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار (٠,٠٢%).

٦. تقدير المرونات في المدى القصير:

تظهر النتائج في الملحق (١) المعاملات المقدرة للمتغيرات المفسرة والمتغيرالتابع في المدى القصير، حيث يعد معامل تصحيح الخطأ (-)CointEq (1) أهم معامل في نتائج معاملات المدى القصير في نموذج (ARDL).حيث تظهر النتائج لمعامل حد تصحيح الخطأ بأن قيمته سالبة (0.09) وذات معنوية (٠,٠٣٣)، وهذا يدل على أن التوازن في المدى القصير يقترب من التوازن في المدى الطويل، أي أنه يوجد علاقة توازنية في المدى القصير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

$$LOG\ (SME) = -1.04 + 3.7\ Y + 0.01\ UN + 0.06\ R - 1.01\ PS - 1.4\ M2 - 0.07\ IM - 0.02\ CPI$$

وتعبّر القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ عن نسبة الإختلال في التوازن في الفترة السابقة التي يتم تصحيحها في الفترة اللاحقة بعد حدوث صدمة تتعرض لها المتغيرات المفسرة وتؤثر على المتغير التابع. وتشير النتائج أيضاً إلى أن (٩%) من الإختلالات الحاصلة في المتغيرات المفسرة المؤثرة في معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة يتم تصحيحها عبر الفترة الزمنية اللاحقة.

خامسا: النتائج والتوصيات

أ. النتائج:

إستناداً إلى نتائج التحليلين الوصفي والتطبيقي لإستقصاء أثر بعض العوامل الاقتصادية الكلية على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٤)، تتلخص أبرز النتائج في ما يلي:

١. شكلت المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة حوالي ٩٩,٤% من إجمالي الأنشطة الإقتصادية العاملة في الأردن، حيث شكلت المشاريع الميكروية ما يقارب ٨٥,٨% من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في

المملكة، تليها المشاريع الصغيرة لتشكل ما يقارب ١١,٨%، والمشاريع المتوسطة ما يقارب ١,٨%.

٢. شغلت المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الأردن حوالي ٥١٤ ألف عامل وعاملة مشكلين بذلك ما يقارب ٤٧% من اجمالي عدد العاملين في المنشآت الاقتصادية من القطاعين العام والخاص، وتزداد هذه النسبة لتصل إلى حوالي ٦٨% من اجمالي عدد العاملين في منشآت القطاع الخاص فقط.

٣. تظهر أهمية المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة على صعيد تقليل التفاوت التنموي بين المناطق وتقليل الفقر، من خلال التوزيع الجغرافي للمشاريع الإقتصادية حيث يتركز ما يقارب ٧٨% من إجمالي المشاريع الاقتصادية كبيرة الحجم في محافظة العاصمة، في حين أن المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة ينتشر أكثر من ٥٥% منها خارج محافظة العاصمة.

٤. بلغ إجمالي عدد المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة العاملة في الأردن خلال العام ٢٠١٤ ما يقارب ١٥٧,٢ ألف مشروع، مقارنةً مع ما يقارب ١١٧,٨ ألف مشروع خلال العام ٢٠٠٠، مسجلةً بذلك معدل نمو بسنوي حوالي ٢,٢%.

٥. بلغ متوسط معدل النمو السنوي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة خلال فترة الدراسة حوالي ٧,٣%، في حين جاء متوسط معدل النمو السنوي لمتغيرات الدراسة على النحو التالي؛ نمو الناتج المحلي السنوي بمتوسط ٥,٢%، ومعدل التضخم بمتوسط ٣,٨%، ونمو عرض النقد بمتوسط ٩,٣%، ومعدل البطالة بمتوسط ١٤,٣%، وسعر الفائدة بمتوسط ٩,٩%، ونمو المستوردات بمتوسط ١١%.

٦. أظهرت نتائج التحليل القياسي بأن جميع معاملات المتغيرات المفسرة مقبولة إحصائياً، بإستثناء معاملات متغيري معدل البطالة (UN) ومعدل نموالمستوردات (IM).

٧. بناءً على نتائج تقدير المرونات في المدى الطويل بإستخدام نموذج (ARDL) لإستقصاء أثر المتغيرات الإقتصادية المختارة على معدل نمو

المشاريع الصغيرة والمتوسطة الكلية (٥-٩٩ عامل)خلال الفترة من (١٩٩٢-٢٠١٤) تبين ما يلي:

- تؤدي زيادة معدل نمو الناتج المحلي بنسبة ١% إلى زيادة معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار (٣,٧٢%).
- تؤدي زيادة معدل أسعار الفائدة على التسهيلات الإتمانية للقروض والسلف بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى إرتفاع معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار (٠,٠٦%).
- تؤدي زيادة كل من معدل نمو عرض النقد الموسع ومعدل التضخم بنسبة ١% إلى إنخفاض معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار (١,٤%) و(٠,٠٢%) على التوالي.
- تؤدي زيادة مؤشر الإستقرار السياسي بمقدار نقطة مئوية واحدة إلى إنخفاض معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة بمقدار (١,٠١٤%).
- العلاقة بين كل من معدل البطالة ومعدل نمو المستوردات مع معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة غير مقبولة إحصائياً، بالتالي لا يمكن الجزم بإتجاه وقوة العلاقة فيما بينهم.

ب. التوصيات:

بناءً على نتائج دراسة إستقصاء أثر بعض العوامل الاقتصادية الكلية على معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأردن خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٤)، توصي الدراسة في ما يلي:

١. برزت قدرة المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة في التشغيل والوصول إلى المناطق البعيدة عن مراكز المدن، بالتالي يجب توجيه الدعم الفني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للمحافظات البعيدة عن العاصمة عمان لحفز هذه المشاريع ومساعدتها على النمو والتوسع وتقليل التفاوت التنموي بين المناطق المختلفة، فضلاً عن توجيه السياسيات والخطط الخاصة بالبطالة والتشغيل نحو هذه المشاريع من خلال تعزيز حاضنات الاعمال ودعم المشاريع للمساهمة في تعزيز معدلات التشغيل في الإقتصاد الوطني.
٢. بينت النتائج وجود علاقة سلبية بين معدل نمو عرض النقد الموسع ومعدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والذي يعزى إلى إنخفاض حصة هذه

المشاريع من إجمالي التسهيلات الإئتمانية، بالتالي يجب العمل على زيادة حصتها من خلال تقديم البنك المركزي حوافز للبنوك التجارية لتسهيل وزيادة منح هذه المشاريع التمويل، وتوفير الضمانات اللازمة لعملية الحصول على الائتمان، وتقديم تسهيلات لهذه المشاريع بأسعار فائدة مخفضة وبشروط ميسرة وتوسيع خيارات التمويل الإسلامي.

٣. بينت العلاقة القوية بين معدل النمو الإقتصادي وعامل الإستقرار السياسي مع معدل نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضرورة وجود بيئة أعمال محفزة تضمن نمو وتوسع هذه المشاريع، حيث توفر هذه البيئة الركائز الأساسية لتيسير عمل هذه المشاريع، وتبرز أركان هذه البيئة في؛ الإستقرار السياسي والأمن، ومزيد من السياسيات المحفزة للنمو الإقتصادي.

٤. دعم منتجات هذه المشاريع في السوق المحلي، من خلال تسويقها وتوفير الحماية لها في وجه المنتجات الأجنبية المستوردة لتعزيز نموها بشكل أكبر.

بناءً على نتائج ومتغيرات الدراسة، فقد ظهرت الحاجة الى ضرورة إيلاء أهمية أكبر في البحوث والدراسات المستقبلية لكل من متغير التسهيلات الإئتمانية، وفصل المستوردات إلى سلع نهائية ورأسمالية، فضلاً عن أخذ عرض النقد (M1) لمعرفة إختلاف تأثيره عن (M2)، ومن هذا المنطلق يوصي الباحث بضرورة أخذ هذه المتغيرات بعين الإعتبار عند إجراء أي دراسة مستقبلية في مجال العوامل الإقتصادية وأثرها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

هوامش الدراسة

المراجع العربية

جمعية البنوك الأردنية (٢٠١٦). دراسة مسحية "الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن" تحليل جوانب العرض والطلب بالتركيز على آليات وآفاق التمويل المصرفي. عمان، الأردن.

الصالح، زويتة (٢٠٠٧). "أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

غرفة صناعة الأردن، ومنظمة العمل الدولية (٢٠١٢). تقرير حول معوقات نمو المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والدور المطلوب من غرف الصناعة وغرفة صناعة الأردن. عمان، الأردن.

القهيوي، ليث، والوادي، بلال (٢٠١٢). "المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية"، عمان، الأردن.

المعهد العربي للتخطيط (٢٠١٥). تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات. العدد الثالث والتسعون، سلسلة دورية تعنى بقاضايا التنمية في الدول العربية.

المعهد العربي للتخطيط (٢٠١٦). البرنامج التدريبي"الدعم المؤسسي وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، نيسان، الكويت.

مقابلة، إيهاب، والمحروق، ماهر (٢٠٠٦). "المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعيقاتها"، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن.

مقابلة، إيهاب، وأبو ياغي، غسان (٢٠١٢). "تقرير حول معوقات نمو المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والدور المطلوب من غرف الصناعة وغرفة صناعة الأردن"، عمان، الأردن.

مقابلة، إيهاب (٢٠١٣). الريادة ودور المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل. عمان، الأردن.

مقابلة، سهيل (٢٠٠٥)، "المشاريع الصغيرة والميكروية: الاطار النظري والتجارب المثلى"، ورقة عمل قدمت إلى ندوة حول دور المشاريع الصغيرة والميكروية في الحد من الفقر، الجامعة الهاشمية، تشرين الثاني، الزرقاء، الاردن.

المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (٢٠١٥). "وثيقة الإستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر (الميكروية) والصغيرة والمتوسطة في الأردن" ٢٠١٦ – ٢٠٢٠، عمان، الأردن.

المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (٢٠١٧). "دراسة تحليلية عن واقع المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في الاردن حتى نهاية عام ٢٠١٥"، مرصد المشاريع الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (٢٠١٥). "وثيقة الأردن ٢٠٢٥"، رؤية واستراتيجية وطنية.

المواقع الالكترونية:

البنك الدولي (٢٠١٧). الموقع الإلكتروني، قاعدة البيانات الإقتصادية.
https://data.worldbank.org/country/jordan?view=chart

البنك الدولي، الموقع الإلكتروني، مؤشر الإستقرار السياسي.
http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#home

البنك المركزي الأردني، الموقع الالكتروني، قاعدة البيانات الإحصائية.
http://statisticaldb.cbj.gov.jo/index?lang=ar

البنك المركزي الأردني، الموقع الالكتروني، تقرير الاستقرار المالي، ٢٠١٥.
http://www.cbj.gov.jo/Pages/viewpage.aspx?pageID=45

البنك المركزي المصري –تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
http://www.cbe.org.eg/ar/Pages/default.aspx

دائرة الاحصاءات العامة، الموقع الالكتروني، المسوح الإقتصادية، مسح الإستخدام.
http://dosweb.dos.gov.jo/ar/قوة-العمل/الإستخدام/

دائرة الاحصاءات العامة، الموقع الالكتروني، تعداد المنشآت، ٢٠١١.
http://dosweb.dos.gov.jo/ar/تعدادات/تعداد-المنشآت/

مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة -تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
http://www.sme.ae/arabic/Pages/default.aspx

الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية – تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة
https://smea.gov.sa/ar

وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان– تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
http://www.economy.gov.lb/index.php/home/1

الوكالة الامريكية للتنمية الدولية.
http://www.jordanlens.org/content/usaid-lens-publications

English References

Abel, C. (2012). The Effect of Macroeconomic Variables on Profitability of Small and Micro Enterprises Industry in Nairobi.Master Thesis, school of Business, University Of Nairobi, D61, 80718, 2012.

Alsaaty, F., Zenebe, A., & Sengupta, S. (2016). The Influence of Some Macroeconomic Factors on the Growth of Micro Firms in the United States. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2775339

Ayyagari, M., Beck, T., & Demirgüç-Kunt ,A. (2007). Small and Medium Enterprises across the Globe. Small Business Economics, 29(4):415-434.

Bekeris, R. (2012). The Impact of Macroeconomic Indicators Upon SME'S Profitability, EKONOMIKA Journal, ISSN, 1392-1258, 91, 3.

International Finance Corporation (2013). IFC Jobs Study,Assessing private sector contributions to job creation and poverty reduction, International Finance Corporation, Washington, DC20433, 2121Pennsylvania Avenue.

Rocha, E. (2012). The Impact of Business Environment on Small and Medium Enterprise Sector's Size and Employment, A Cross Country Comparison, Procedia Economics and Finance, Vol. 4, 657-8501.

Thompson, N. & Stan, E. (2010).Macroeconomic Dynamics and Innovation: SME innovation in the Netherlands, Innovation Studies Utrecht (ISU), Working paper,10,03.

Tirtosuharto, D. (2012). The Impact of public Capital Investment on the Revenue Growth of Medium Enterprise in Indonesi, Munich Personal RePEc Archive (MPRA), 4063.

Arabic References in English

Al-Qahwi, Laith, and Al-Wadi, Bilal (2012). Small and medium entrepreneurial projects and their role in the development process, Amman, Jordan.

Al-Saleh, Zweita (2007). "The Impact of Economic Changes on Upgrading the SMEs Sector in Algeria", Master's Thesis, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers, Algeria.

Arab Planning Institute (2015). Competitiveness of SMEs: characteristics and challenges. The ninety-third issue, a periodical series dealing with development issues in the Arab countries.

Arab Planning Institute (2016). Training Program "Institutional Support and Financing SMEs", Nissan, Kuwait

Jordan Banks Association (2016). A survey study "Small and Medium Enterprises in Jordan", analyzing the aspects of supply and demand, focusing on the mechanisms and prospects of bank financing. Amman, Jordan.

Jordan Chamber of Industry, International Labor Organization (2012). A report on the obstacles to the growth of SMEs and the required role of the Chambers of Industry and the Jordan Chamber of Industry. Amman, Jordan.

Jordan Enterprise Development Corporation (2015). The National Strategy Document for Entrepreneurship and Development of Micro, SMEs in Jordan 2016-2020. Amman, Jordan.

Jordan Enterprise Development Corporation (2017). "An analytical study on the reality of micro, small and medium enterprises in Jordan until the end of 2015", Small and Medium Enterprises Observatory, Amman, Jordan.

Magableh Ihab, and Al-Mahrouq, Maher (2006). " SMEs, Their Importance and Obstacles", Small and Medium Enterprises Center, Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Amman, Jordan.

Magableh, Ihab, and Abu Yaghi, Ghassan (2012). "Report on the obstacles to the growth of small and medium industrial establishments and the role required of the Chambers of Industry and the Jordan Chamber of Industry", Amman, Jordan.

Magableh, Ihab (2013). Leadership and the role of micro, small and medium enterprises in supporting employment. Amman, Jordan.

Magableh, Sohail (2005), "Small and Micro Enterprises: Theoretical Framework and Best Experiences", a working paper presented to a symposium on the role of micro and small businesses in poverty reduction, The Hashemite University, November, Zarqa, Jordan.

Ministry of Planning and International Cooperation (2015). The Jordan 2025 Document, a national vision and strategy. Amman, Jordan.

الملحق (١) نتائج المرونات في المدى القصير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGSME(-1))	1.722423	0.192365	8.953937	0.0000
D(LOGSME(-2))	-1.433025	0.363458	-3.942753	0.0008
D(LOGSME(-3))	0.629911	0.354903	1.774881	0.0911
D(LOGSME(-4))	-0.165850	0.213624	-0.776364	0.4466
D(Y)	0.109851	0.048211	2.278561	0.0338
D(Y(-1))	-0.027017	0.043283	-0.624185	0.5396
D(Y(-2))	-0.011801	0.048514	-0.243256	0.8103
D(Y(-3))	0.038669	0.043110	0.896978	0.3804
D(Y(-4))	0.013767	0.049542	0.277875	0.7840
D(Y(-5))	-0.051566	0.052065	-0.990409	0.3338
D(Y(-6))	-0.107149	0.044727	-2.395598	0.0265
D(UN)	-0.000002	0.001049	-0.001907	0.9985
D(UN(-1))	0.001528	0.001174	1.301661	0.2078
D(UN(-2))	0.000565	0.000660	0.855705	0.4023
D(UN(-3))	0.000651	0.001070	0.608307	0.5498
D(UN(-4))	0.000863	0.000989	0.872874	0.3931
D(UN(-5))	-0.003113	0.001209	-2.575183	0.0181
D(R)	0.000648	0.003868	0.167580	0.8686
D(R(-1))	-0.007925	0.004430	-1.788820	0.0888
D(R(-2))	-0.003690	0.003919	-0.941563	0.3577
D(R(-3))	0.010097	0.004449	2.269336	0.0345
D(R(-4))	0.002739	0.004036	0.678482	0.5052
D(R(-5))	-0.007017	0.003423	-2.049929	0.0537
D(PS)	-0.119170	0.233719	-0.509885	0.6157
D(PS(-1))	-0.001689	0.921638	-0.001833	0.9986
D(PS(-2))	0.411447	0.681176	0.604025	0.5526

D(PS(-3))	-0.835006	0.559041	-1.493640	0.1509
D(PS(-4))	1.163068	0.736679	1.578799	0.1301
D(PS(-5))	-0.971190	0.689808	-1.407914	0.1745
D(PS(-6))	0.388775	0.261189	1.488482	0.1522
D(M2)	-0.003174	0.045699	-0.069447	0.9453
D(M2(-1))	0.009019	0.043739	0.206197	0.8387
D(M2(-2))	-0.035654	0.052370	-0.680808	0.5038
D(M2(-3))	0.058505	0.053943	1.084567	0.2910
D(M2(-4))	-0.127753	0.057971	-2.203734	0.0394
D(M2(-5))	0.180436	0.066983	2.693772	0.0140
D(M2(-6))	0.054134	0.050192	1.078545	0.2936
D(IM)	0.003493	0.009868	0.353981	0.7271
D(IM(-1))	-0.020434	0.012124	-1.685445	0.1074
D(IM(-2))	0.015401	0.010362	1.486290	0.1528
D(IM(-3))	-0.013379	0.011140	-1.200978	0.2438
D(IM(-4))	-0.020004	0.009416	-2.124428	0.0463
D(IM(-5))	0.026783	0.010637	2.517942	0.0204
D(IM(-6))	0.012322	0.010456	1.178438	0.2525
D(CPI)	-0.001251	0.000782	-1.599742	0.1253
D(CPI(-1))	-0.001417	0.000635	-2.232259	0.0372
D(CPI(-2))	0.000344	0.000645	0.533350	0.5997
D(CPI(-3))	0.002742	0.000703	3.899763	0.0009
D(CPI(-4))	-0.000908	0.000735	-1.235953	0.2308
D(CPI(-5))	-0.001496	0.000636	-2.353412	0.0289
CointEq(-1)	**-0.090612**	**0.039613**	**-2.287448**	**0.0332**

Source: the researchers' calculations